

Distr.: General
4 April 2014
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة فرنسا في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر المرفق). وقد أعدت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس الآخرين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرار آرو



الرجاء إعادة استعمال الورق

220414 110414 14-29092 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة فرنسا (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣)

خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وتحت رئاسة السفير جيرار آرو، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، عقد مجلس الأمن ١٩ جلسة علنية، وجلسة خاصة واحدة، وأجرى ١٤ جلسة مشاورات.

واتخذ المجلس ستة قرارات وأصدر أربعة بيانات رئاسية و ١٢ بيانا صحفيا.

إحاطة مقدمة من إدارة الشؤون السياسية

في ٤ كانون الأول/ديسمبر، أجرى المجلس مشاورات للاستماع إلى إحاطة غير رسمية على شكل "استكشاف للآفاق" قدمها أوسكار فرنانديز - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وكان الغرض من هذه الإحاطة هو إطلاع المجلس على الأعمال التي تقوم بها إدارة الشؤون السياسية في محالي الدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات سلميا، وكذلك على الجهود التي تبذلها الإدارة لتعزيز مختلف آليات الأمم المتحدة المكلفة ببذل المساعي الحميدة والاضطلاع بدور الوساطة.

وضرب الأمين العام المساعد عدداً من الأمثلة على الملاحظات التي أبدتها وكانت هذه الأمثلة مستمدة من التجارب الأخيرة في اليمن، ومالي، وغرب أفريقيا، ومنطقة البحيرات الكبرى، وطاجيكستان، وغينيا، والعراق، وجزر ملديف، ومدغشقر. وأشار أيضا إلى زيارته المقبلة إلى بنغلاديش، التي ستشهد إجراء انتخابات هامة قريباً.

وأشار الأمين العام المساعد أيضا إلى الفشل الذي منيت به الدبلوماسية الوقائية في عدد من الحالات. ففي الجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، وجمهورية أفريقيا الوسطى لم تكن نُظم الإنذار المبكر والإجراءات الوقائية مُجدية ومن ثم اندلعت أزمات في هذه البلدان. وأعرب عن رأي مفاده أن فعالية الأنشطة التي تقوم بها الإدارة تتوقف على سرعة حشد الموارد الكافية، ومدى التزام الأطراف المعنية، ووجود هامش للتحرك السياسي، واستمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

وكانت اللجنة الخامسة بصدد مناقشة مختلف الخيارات المتاحة لتعزيز الأنشطة التي تقوم بها هذه البعثات من أجل دعم الدبلوماسية الوقائية. وينبغي تعزيز الآليات القائمة، ولا سيما مجلس الأمن، وتكييفها من أجل مواكبة التزايد في مطالب الدول الأعضاء، وينبغي تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

ورحّب جميع أعضاء المجلس بالمعلومات المقدّمة من إدارة الشؤون السياسية. وخلال مناقشة لتبادل الآراء، استفسر الأعضاء عن الصعوبات التي تواجهها الدبلوماسية الوقائية، وعن أولويات الإدارة وتوقعاتها، وكذلك عن مدى تواصلها مع المنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى، واستفسروا خاصة عن المعايير المستخدمة في تحديد توقيت رصد حالة معينة أو توقيت اتخاذ إجراءات وقائية.

أفريقيا

نيلسون مانديلا

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس بياناً موجّهاً إلى الصحافة يشيد فيه بفترة حياة نيلسون مانديلا وبما قام به من أعمال. والتزم المجلس أيضاً بدقة صمت حداداً على وفاته خلال المناقشات التي أجراها ذاك اليوم.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. ولدى اتخاذ القرار أدلى ببيان ممثل كل من الدول التالية الأعضاء في المجلس وهي فرنسا والمغرب وتوغو. وأدلى أيضاً ببيان ممثل كل من الاتحاد الأفريقي وجمهورية أفريقيا الوسطى بموجب المادتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وفي هذا القرار الذي أُخذ في إطار الفصل السابع، كلف المجلس بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى والقوات الفرنسية التي تدعمها بولاية مدتها سنة واحدة لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين واستعادة النظام العام؛ وتحقيق الاستقرار في البلد، واستعادة سلطة الدولة على كامل أراضي البلد؛ وتهيئة الظروف المواتية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان؛ والمساعدة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومن المرتقب أن يقدم الأمين العام، بحلول ٥ آذار/مارس ٢٠١٤، تقريراً يتضمن توصيات بشأن إمكانية تحويل بعثة الدعم الدولية إلى عملية لحفظ السلام، وتقييماً بشأن التقدم المحرز نحو توفير الظروف الملائمة على الميدان.

مالي

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أجرى المجلس مشاورات بشأن الحالة في مالي. وقدّم إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطة بشأن الحالة في هذا البلد، وأشار إلى آفاق الإسراع بوتيرة نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة) خلال الأشهر المقبلة. ورحّب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز صوب تحقيق التحول الديمقراطي في مالي، بما في ذلك إجراء الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بصورة مُرضية، وقيام سلطات مالي بتنظيم عقد مشاورات على الصعيد الوطني - تلك التي أُجريت في الجزء الشمالي من البلد (Assises du Nord)، والمنتدى الوطني بشأن اللامركزية (Etats-généraux de la décentralisation). وأعرب الأعضاء عن قلقهم من استمرار خطر الإرهاب في شمال مالي. ودعوا إلى إجراء حوار وطني شامل يشارك فيه جميع الأطراف وفقاً للاتفاق التمهيدي الموقع في واغادوغو في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ونظروا أيضاً في ولاية القوات الفرنسية التي تقدّم الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣).

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس بياناً موجّهاً إلى الصحافة بشأن مالي، أدان فيه أعضاء المجلس بأشد العبارات الهجوم الذي استهدف في اليوم نفسه مصرف التضامن المالي (Banque malienne de solidarité) الموجود في بلدة كيدالين الواقعة في شمال مالي، ودعوا حكومة مالي إلى التحقيق في الهجوم بسرعة وتقديم مرتكبيه إلى العدالة. وكرر أعضاء المجلس دعمهم الكامل للبعثة المتكاملة، وأكدوا مجدداً التزامهم بمكافحة الإرهاب ودعمهم للجهود التي تبذلها سلطات مالي والبعثة المتكاملة من أجل تحقيق الاستقرار في مالي، وإعادة بسط إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد، وإجراء حوار وطني شامل يشارك فيه جميع الأطراف.

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣، وقد قدّم هذه الإحاطة سعيد جينيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس المكتب. وبعد ذلك اجتمع أعضاء المجلس في إطار مشاورات مغلقة. ورحّبوا بالإجراءات التي اتخذها الممثل الخاص ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في إطار مساعيها الحميدة وولاية التنسيق الإقليمي الموكلة إليهما. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لتوصية الأمين العام، الواردة في تقريره الثاني عشر عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2013/732)، بأن تُمدّد ولاية المكتب لفترة ثلاث سنوات، من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، تلقّى رئيس مجلس الأمن رسالة من الأمين العام (S/2013/753) يوصي فيها بتمديد ولاية المكتب لفترة ثلاث سنوات، من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وجّه رئيس المجلس رسالة إلى الأمين العام يبلغه فيها بالموافقة على توصيته وبتتمديد ولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2013/759).

مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أجرى المجلس مناقشة بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. وأدلى الأمين العام، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ببيانات عن تزايد استهلاك المخدرات والاتجار بها في غرب أفريقيا وعن تصدي الأمم المتحدة لهذه الظاهرة.

وأثناء ذلك الاجتماع، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل وغرب أفريقيا (S/PRST/2013/22).

ورحّب المشاركون وأعضاء المجلس بالمبادرات التي أطلقتها دول المنطقة، وشجّعوها على اتخاذ تدابير محددة، بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية، ومن بينها الاتحاد الأوروبي والمنظمات دون الإقليمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الجمارك العالمية، بهدف مكافحة الاتجار بالمخدرات بفعالية. وقسّم البيان الرئاسي تلك التدابير المحددة إلى أربع فئات: (أ) المراقبة البحرية، وأمن الحدود، والخطوات الهادفة إلى

مكافحة استخدام النقل الجوي لأغراض الاتجار بالمخدرات؛ (ب) المساعدة القانونية المتبادلة، والجهود الرامية إلى كفالة عدم إفلات تجّار المخدرات من العقاب؛ (ج) رصد التدفقات المالية غير المشروعة، واتخاذ مبادرات لمكافحة غسل الأموال؛ (د) تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة والتعاون الدولي. وأقر المجلس في البيان أيضا بضرورة إطلاعه بشكل أفضل على الأخطار التي يشكّلها الاتجار بالمخدرات، ولا سيما عند نظره في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية، بواسطة إحاطات منتظمة يقدمها له مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية عن أعمال فرقة العمل المعنية بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات.

السلام والأمن في أفريقيا

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطة بشأن منطقة الساحل. وأدلى الأمين العام، ورئيس البنك الدولي، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل ببيانات بشأن نتائج الزيارة المشتركة التي أجرتها هذه المؤسسات إلى بلدان منطقة الساحل في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وعرض المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل آخر المستجدات بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وبعد ذلك، أدلى أعضاء المجلس ببيانات. وقد دعوا إلى تعزيز التعاون فيما بين دول المنطقة والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لمساعدة تلك الدول على مجابهة التحديات التي تواجهها منطقة الساحل، بما في ذلك الأخطار الناجمة عن الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والفقر والفساد. وشجّعوا على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من أجل تعزيز فعالية عمل الأمم المتحدة في جميع المجالات، بما في ذلك مجال كل من الحوكمة، والأمن، والقدرة على التكيف.

وفي الجلسة نفسها، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً بشأن منطقة الساحل (S/PRST/2013/20)، رحّب أعضاؤه فيه بالخطوات التي اتخذتها دول المنطقة لتعزيز التعاون مع بعضها البعض، ولا سيما بعقد المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني حول أمن الحدود في الرباط يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والاجتماع الوزاري المعني باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في باماكو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

غينيا - بيساو

في ٩ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2013/19) بشأن غينيا - بيساو حيث فيه السلطات المسؤولة عن الفترة الانتقالية على تنظيم الانتخابات التي سبق أن أُرجئت مرتين والتي من المقرر إجراؤها حالياً في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤. وذكر المجلس بقراره ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، وكرر تأكيد استعداده للنظر في فرض جزاءات محددة الهدف ضد الأفراد الذين يقوِّضون الجهود الرامية إلى إعادة إرساء النظام الدستوري.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١١ كانون الأول/ديسمبر أجرى المجلس مشاورات بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مارتن كوبلر؛ والمبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى ماري روبنسون؛ ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام هيري لادسو، الذي كان قد عاد لتوه من زيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية شهد خلالها بدء البعثة نشر أول مجموعة من الطائرات بدون طيار. وأشار المسؤولون الثلاثة في العروض التي قدموها إلى انتهاء تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس، وإعادة بسط سلطة الدولة على الجزء الشرقي من البلد، بالإضافة إلى اختتام محادثات كمبالا بين حكومة كينشاسا وحركة ٢٣ آذار/مارس. وفي حين جاء تقييمهم إيجابياً للحالة، فإنهم أكدوا أن التقدم يجب أن يستمر كي لا يحدث تراجع في المكاسب التي تحققت، حيث لا يزال العديد من التحديات قائماً. وأبلغ الممثل الخاص للأمين العام أعضاء المجلس أيضاً بأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدأت عمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، عملاً بالولاية المسندة إليها بموجب القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، مؤكداً على الصعوبات التي تمت مواجهتها خلال هذه العمليات. وأعرب أعضاء المجلس مجدداً عن ارتياحهم وتشجيعهم للجهود التي تبذلها البعثة ويبدلها الممثل الخاص، فضلاً عن جهود المبعوث الخاص، من أجل تحقيق السلام الدائم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السودان وجنوب السودان

في ٥ كانون الأول/ديسمبر أجرى مجلس الأمن مشاورات بشأن العلاقات بين السودان وجنوب السودان وبشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وأشار الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليه، في العرض الذي قدمه، إلى حدوث تحسن

في العلاقات بين البلدين، لكنه أعرب عن أسفه لعدم إحراز تقدم ملموس نحو تنفيذ اتفاقات أديس أبابا التي أبرمت في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، إلا في ما يتعلق بنقل النفط. وأشار أيضا إلى استمرار الأعمال العدائية بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال - في ولايتي جنوب كُردفان والنيل الأزرق في السودان، الأمر الذي لا يزال يحول دون إطلاق حملة التلقيح المقترحة. وطلب الأمين العام المساعد إلى المجلس أيضا الترحيب بالاجتماع المقرر عقده بين الطرفين في أديس أبابا لمناقشة المسائل المتعلقة بوقف الأعمال العدائية، الأمر الذي سيهيئ الظروف أمام التوصل إلى تسوية سياسية وتحسن الحالة الإنسانية في الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون في المنطقتين. وأكد أن الحالة في أبيي تفاقمت بسبب الاستفتاء الذي أجرته قبيلة دينكا نقوك من جانب واحد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وأن شرطة النفط لا تزال في دفرة، وأنه لم يحرز تقدم نحو إنشاء المؤسسات المؤقتة في المنطقة.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر استمع المجلس إلى إحاطة من فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، عرضت خلالها التقرير نصف السنوي الثامن عشر المقدم من مكتبها، عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥). الذي أحيلت بموجبه الحالة في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأعلنت المدعية العامة أن المحاكمة الأولى، المدعي العام ضد عبد الله بندا أباكاير نورين، من المقرر أن تبدأ في ٥ أيار/مايو ٢٠١٤. وبعد ذلك، أدلى ببيان دفع الله الحاج علي عثمان، الممثل الدائم للسودان.

وفي ١٧ و ٢٠ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر أجرى المجلس مشاورات طارئة بشأن الحالة في جنوب السودان. واستمع أعضاء المجلس إلى عروض من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، ومن الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، في ٢٠ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وصفاً فيها تدهور الحالة الأمنية بشكل سريع ومثير للقلق عقب ما سُمّاها الرئيس سلفا كير محاولة انقلاب وقعت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وقد أدى هذا النزاع السياسي إلى مصادمات في معظم أنحاء الإقليم، أولا في جوبا، وبعد ذلك في ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل؛ وكان البعد العرقي للعنف مثيراً للقلق. وانتشر القتال تدريجياً إلى مناطق شاسعة من البلد، مما أدى إلى وقوع عدة آلاف من القتلى وتشريد مئات الآلاف، حيث لجأ عشرات الآلاف منهم إلى مخيمات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هرباً من الأعمال العدائية. وقد اندلعت اشتباكات في مخيم تابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في أكوبو بولاية جونقلي، في ١٩ كانون الأول/

ديسمبر، مما أسفر عن مقتل اثنين من حفظة السلام الهنود وإصابة ثالث، ووقوع العديد من الإصابات بين المدنيين.

وأصدر مجلس الأمن بيانين للصحافة، الأول في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. والثاني في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

ودفعت هذه الحالة الاستثنائية الأمين العام إلى أن يطلب إلى مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر (S/2013/758)، الإذن بتعزيز مؤقت للعنصر العسكري في البعثة (بعدد إضافي قوامه ٥٥٠٠ فرد)، ولعنصر الشرطة (بعدد قوامه ٤٢٣ فرداً) وبمعدات تمكّن من السيطرة على الحالة. واجتمع المجلس في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر للنظر في هذا الطلب، والاستماع إلى الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام وكذلك إلى وكيلة الأمين العام للدعم الميداني. أميرة حق.

وقرر المجلس بموجب قراره ٢١٣٢ (٢٠١٣) الذي اتخذته في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر زيادة القوام العام لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشكل مؤقت من ٧٠٠٠ فرد إلى ١٢ ٥٠٠ فرد من الأفراد العسكريين ومن ٨٠٠ فرد إلى ١ ٣٢٣ فرداً من أفراد الشرطة، وأذن للأمين العام بإجراء عمليات نقل للمعدات فيما بين البعثات من أجل الإسراع بنشر الأفراد والمعدات اللازمة للتصدي لتدهور الحالة الأمنية والإنسانية في جنوب السودان، وتمكين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من تنفيذ ولايتها المتمثلة في حماية المدنيين، وكذلك حماية أفرادها.

واجتمع المجلس مرة أخرى للنظر في الحالة في جنوب السودان من خلال مشاورات أجريت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وقدم كل من الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في جنوب السودان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هيلدا جونسون، وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان اللواء ديلاي جونسون ساكيي، اللذين تحدّثا عبر وصلة فيديو، إفادة إلى المجلس عن الحالة الراهنة على أرض الواقع. بالإضافة إلى ذلك، قدّمت الأمانة العامة تقريراً عن التقدم المحرز في تعبئة وحدات إضافية في إطار التعاون بين البعثات. ووفقاً للقرار ٢١٣٢ (٢٠١٣)، الذي قدّم بموجبه المجلس إذناً مخصصاً بتكوين قوات تكميلية من أجل بلوغ مستويات جديدة أعلى من تلك تحققت من خلال التعاون بين البعثات، وجّه رئيس المجلس رسالة إلى الأمين العام مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ يأذن فيها لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بنشر طائرتي هليكوبتر هجوميتين ووحدتين طبيّتين من المستوى الثاني وقوات إضافية قوامها ٥٠٠ فرد (S/2013/784). وأصدر المجلس في اليوم نفسه بياناً للصحافة

وأصدر المجلس أيضا في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، بيانا للصحافة أدان فيه أحدث الهجمات التي شنت على أصحاب الخوذ الزرق في دارفور.

الصومال

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر استمع المجلس إلى إحاطة عن الحالة في الصومال، تلتها مشاورات. وأدلى الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، نيكولاس كاي، ببيان عبر وصلة فيديو من مقديشو، قدم خلاله التقرير الفصلي للأمين العام عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة، عملا بالقرار ٢١٠٢ (٢٠١٣) S/2013/709. وأعرب عن التقدير لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عملا بالقرار ٢١٢٤ (٢٠١٣) وللأعمال التي اضطلع بها الاتحاد الأفريقي. وأعرب عن التفاؤل إزاء الجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية للدفع في اتجاه إقامة نظام اتحادي، مع تسليط الضوء على إنشاء إدارة مؤقتة في جوبا. ومع ذلك، فقد ذكر أعضاء مجلس الأمن بأن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان لا تزالان هشتين، رغم النوايا الحسنة التي أبدتها الحكومة الصومالية.

وأعاد أعضاء المجلس تأكيد دعمهم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والأعمال التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولا سيما في أعقاب اعتماد القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣)، الذي رفع بموجبه الحد الأقصى لقوام بعثة الاتحاد الأفريقي. ووردت إشارة أثناء المناقشة إلى نشر وحدة حراسة قوامها حوالي ٤٠٠ فرد، بناء على اقتراح من الأمانة العامة، في إطار الاستعراض المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ عقد مجلس الأمن اجتماعه الشهري بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين؛ واستمع إلى إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة. وأطلع منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيرى، أعضاء المجلس على حالة المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية الجارية، التي دخلت شهرها الخامس، متجاوزة بذلك منتصف الإطار الزمني المحدد ومدته تسعة أشهر. وقد عقدت أكثر من ٢٠ جلسة مفاوضات خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣، الذي شهد عدداً من الحوادث الخطيرة على الأرض: إصابات ووفيات ناجمة عن الاشتباكات، بما في ذلك حالة

صبي يبلغ من العمر ١٤ عاما قتلته قوات الأمن الإسرائيلية في ٧ كانون الأول/ديسمبر لقيامه بإلقاء الحجارة؛ إلى جانب الاستفزازات: الإعلان عن إنشاء مستوطنات جديدة في أعقاب إطلاق سراح أول دفعة مكونة من اثنين من السجناء؛ وتدمير ممتلكات فلسطينية في المنطقة جيم والقدس الشرقية، مما أدى إلى تسميم الأجواء. ولا تزال الحالة في غزة مثيرة للقلق، وتفاقت نتيجة الفيضانات التي أدت مؤخراً إلى تشريد ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ شخص، على الرغم من المساعدة المادية التي قدمتها إسرائيل، من بين جهات أخرى.

وأشار المنسق الخاص بإيجاز إلى الحالة في الجمهورية العربية السورية، مذكراً بأن الغالبية العظمى من عمليات القتل والتدمير ما زالت تجري باستخدام الأسلحة التقليدية، رغم الاهتمام الخاص الذي تلقاه مسألة الأسلحة الكيميائية. وأنه ينبغي لجميع الجهات المؤثرة مساعدة مختلف الأطراف في التحضير لمشاركة بناءة في مؤتمر جنيف الثاني.

الحالة في الشرق الأوسط (الحالة في الجمهورية العربية السورية)

في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ عقد المجلس مشاورات مع وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري آموس، بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وفي معرض التأكيد على أهمية حماية المدنيين، أدانت وكالة الأمين العام، مع ذكر أمثلة محددة، الهجمات التي تشنها الحكومة وجماعات المعارضة على السواء. وأشارت إلى صعوبة بيئة العمل التي يعمل فيها العاملون في المجال الإنساني (قتل ١٣ من موظفي الأمم المتحدة، فضلاً عن ٣٢ من مسؤولي الهلال الأحمر العربي السوري)، ولا سيما موظفو الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية البالغ عددهم ١٠٠٠ موظف (ما بين موظف دولي ووطني، بخلاف موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى). وأكدت أيضاً أنه بعد مُضي شهرين على اعتماد البيان الرئاسي المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15)، لا يزال القتال مستمراً في المناطق المكتظة بالسكان دون إيلاء اعتبار يذكر لحياة المدنيين، وأن القصف العشوائي يتزايد، ولا تزال البنية الأساسية المدنية مستهدفة. ولم يترجم اعتماد البيان الرئاسي المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر، والالتزامات التي تعهدت بها الحكومة السورية في رسالة موجهة إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2013/686)، إلى إحراز تقدم كبير في ما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية على أرض الواقع. وكانت الحكومة السورية قد قبلت من حيث المبدأ فتح معبر العروبية على الحدود السورية/العراقية والسماح بدخول شحنات الإغاثة الإنسانية عبر نقاط التفتيش والمعابر الرسمية مع لبنان والأردن. ومع ذلك، لا يزال الدخول عبر الحدود التركية خطاً أحمر بالنسبة للحكومة. وأخيراً، قدمت

وكيلة الأمين العام إفادة بعبارات عامة عن نتائج اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بسوريا الذي عُقد في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف (فريق الاتصال المعني بإيصال المساعدات الإنسانية)، الذي تم الاتفاق خلاله على العمل على سبع مجالات ذات أولوية، وعلى محاولة التأثير في الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة.

وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ اجتمع المجلس مع المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لإزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية، سيغريد كاغ، من أجل النظر في تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وأشارت المنسقة الخاصة في عرضها إلى النقاط الواردة في التقرير الذي أحاله الأمين العام في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر (S/2013/700)، وخاصة الصعوبتين الرئيسيتين اللتين تواجههما البعثة المشتركة، وهما: (أ) الحالة الأمنية غير المستقرة، التي تشكل تحدياً سواء أمام نقل المواد الكيميائية، أو أمام تأدية موظفي الأمم المتحدة لعملهم؛ (ب) ونقل أكثر المواد خطورة من البلد لتدميرها خارج أراضيه، الأمر الذي سيتطلب مساهمات كبيرة من الدول الأعضاء. وأثنى جميع أعضاء المجلس على ما أحرزته المنسقة الخاصة من تقدم وأشادوا بشجاعة موظفي البعثة المشتركة، الذين يعملون في بيئة أمنية متقلبة للغاية، وكذلك بالتعاون الممتاز بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ بداية البعثة.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أجرى المجلس مشاورات مع رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، أكسي سيلستروم. وأطلع رئيس البعثة المجلس على الاستنتاجات الواردة في تقريره المقدم في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، والذي قدّمه أيضاً إلى الجمعية (A/68/663-S/2013/735). وأكد رئيس البعثة أن الأسلحة الكيميائية استخدمت في سياق النزاع الدائر بين مختلف الأطراف في الجمهورية العربية السورية.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أجرى المجلس مشاوراته الفصلية بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وذلك بهدف تحديد ولاية القوة. وسلّط وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الضوء على العناصر الواردة في تقرير الأمين العام (S/2013/716): تزايد تدهور الحالة الأمنية في منطقة العمليات مع استمرار الاشتباكات العنيفة بين القوات المسلحة السورية وعناصر مسلحة من المعارضة في المنطقة الفاصلة بين الجانبين؛ ووجود أجهزة متفجرة مرتجلة واستخدامها بشكل متزايد من قبل عناصر المعارضة المسلحة، ولا سيما على الطريق بين المعسكرين الرئيسيين التابعين لقوة الأمم المتحدة لمراقبة

فض الاشتباك، وهما معسكر نبع الفوار ومعسكر عين زيوان، مما يشكل تهديداً خطيراً للأمن القوة وحريتها في التنقل؛ وإطلاق النار على القوة في مناسبات عدة. ومع ذلك، لا يزال وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية مستمراً بشكل عام، رغم ورود عدة تقارير عن إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار من أطراف عدة من بينها جيش الدفاع الإسرائيلي الذي أكد أنه فعل ذلك من قبيل الرد على إطلاق النار من الجانب برافو على الجانب ألفا. وقد حالت الآلية الثلاثية الأطراف دون تزايد حدة العنف.

وأكد أعضاء المجلس مجدداً بالإجماع دعمهم لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وأعربوا عن تقديرهم للبلدان المساهمة بقوات، واتخذوا بالإجماع في ١٨ كانون الأول/ديسمبر القرار ٢١٣١ (٢٠١٣)، الذي جددوا بموجبه ولاية القوة لمدة ستة أشهر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وعقد أيضاً في ١٠ كانون الأول/ديسمبر اجتماع مع البلدان المساهمة بقوات.

ليبيا

في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ استمع المجلس، إلى إحاطة وأجرى مشاورات بشأن ليبيا. وأعرب الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، طارق متري، عن القلق إزاء الحالة الأمنية غير المستقرة، وتفاقم الانقسامات السياسية في ليبيا. وقال، في هذا السياق، إن طلب الأمين العام بشأن تشكيل وحدة حراسة لتعزيز أمن البعثة قد أسىء فهمه من جانب بعض الجماعات الليبية. وشدد الممثل الخاص على أهمية إجراء حوار وطني شامل من أجل بدء عملية نزع السلاح والإدماج، وبغية إيجاد توافق في الآراء بشأن مستقبل ليبيا. وأضاف إن الاحتجاز التعسفي لعدة آلاف من الأفراد المرتبطين بالنزاع، دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة وخارج نطاق سلطة الدولة، لا يزال يبعث على القلق. وأكد في هذا الصدد، على أن البعثة قامت بتوثيق حالات تعذيب ووفاة أثناء الاحتجاز منذ انتهاء النزاع. ومع ذلك، فقد رحّب بتحسُّن ظروف الاحتجاز في المرافق الخاضعة لسيطرة السلطات الليبية، وبإصدار قانون جديد بشأن العدالة الانتقالية. وأعرب عن اعتقاده بأنه قد تم إحراز تقدم نحو إجراء انتخابات لاختيار أعضاء الجمعية المنوط بها صياغة الدستور الجديد، وكذلك نحو بدء حوار وطني. ونقل الممثل الخاص إلى المجلس طلب رئيس الوزراء الليبي الحصول على دعم لنزع أسلحة الألوية المسلحة، مع التشديد على أن أي عمل في هذا الصدد ينبغي أن يشمل الحوار مع الألوية المذكورة.

وقال رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا والممثل الدائم لرواندا يوجين - ريتشارد غاسانا، إن فريق الخبراء لا يزال يشعر بالقلق إزاء

استمرار ورود تقارير عن انتهاكات للحظر المفروض على الأسلحة المنقولة سواء من ليبيا أو إليها. وتساور فريق الخبراء الشكوك أيضا إزاء قدرة عدد كبير من الدول الأعضاء على تنفيذ تدابير تجميد الأصول والامتنال لها.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر اعتمد المجلس بيانا رئاسيا بشأن ليبيا (S/PRST/2013/21)، أعرب فيه عن قلقه الشديد إزاء تدهور الوضع الأمني والانقسامات السياسية، مما يهدد بتقويض الانتقال إلى الديمقراطية تلبية لتطلعات الشعب الليبي. وأكد المجلس مجددا دعمه للشعب الليبي ورحب بالجهود التي تبذلها البعثة لتيسير إجراء حوار وطني ذي مغزى تقوده ليبيا. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء وجود أسلحة وذخائر غير مؤمنة وانتشارها في ليبيا. وأكد أيضا قلقه إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز غير القانونية في ليبيا.

لبنان

استمع أعضاء المجلس، خلال مشاورات أجريت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بشأن الحادثة الخطيرة التي وقعت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر في الناقورة، عندما سقط جندي تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي قتيلا على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق برصاص جندي لبناني. وأفاد وكيل الأمين العام بعقد اجتماع ثلاثي استثنائي حضره ضباط كبار في الجيشين اللبناني والإسرائيلي، كانت قد دعت إلى عقده قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) في ١٦ كانون الأول/ديسمبر وأن الاجتماع جرى في أجواء بناءة.

وأصدر المجلس بيانا للصحافة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، يندد فيه بإطلاق النار على جندي تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي، ويدعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس وإلى مواصلة التعاون مع قوة اليونيفيل بهدف التحقق من الوقائع. ولاحظ أعضاء المجلس أن قوة الأمم المتحدة أكدت النتائج الأولية التي خلصت إليها الحكومة اللبنانية، والتي تشير إلى أن حادث إطلاق النار هو عمل فردي من جانب الجندي، وأكدوا أن الحادث ما زال يشكل مخالفة خطيرة للقواعد والإجراءات التنفيذية القائمة وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وأصدر المجلس أيضا بيانا للصحافة يدين فيه الهجوم الإرهابي الذي وقع في بيروت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

اليمن

في ٥ كانون الأول/ديسمبر أصدر المجلس بياناً للصحافة يدين فيه الهجوم الذي وقع على وزارة الدفاع اليمنية.

آسيا

أفغانستان

في ٤ كانون الأول/ديسمبر أصدر المجلس بياناً للصحافة يدين فيه الهجمات التي نفذت في الأسبوع الماضي ضد العاملين في المجال الإنساني المنتشرين في مقاطعتي فارياب وأوروزغان بأفغانستان. وأشار مجلس الأمن في بيانه، إلى أهمية العمل الإنساني والإنمائي في أفغانستان، مع اقتراب المرحلة الانتقالية من نهايتها.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر أجرى المجلس مناقشة بشأن أفغانستان. ودعا الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يان كوبيتش، إلى إجراء انتخابات شاملة سواء كانت رئاسية أو في المقاطعات، وأن تكون نتائجها مقبولة من الجميع لضمان تحقيق الوحدة الوطنية. وإلى المحافظة على التقدم الذي أحرزته أفغانستان في مجالات حقوق الإنسان والتنمية وتوطيد سيادة القانون، وأن ينفذ المجتمع الدولي الالتزامات التي جرى التعهد بها في شيكاغو وطوكيو. وأن يكون إدراج أفغانستان في إطار للتعاون الإقليمي أفضل ضمان للاستقرار في البلد. وحذر الممثل الخاص للأمين العام أيضاً من مغبة تنمية الاقتصاد غير المشروع القائم على ارتفاع غير مسبوق في إنتاج المخدرات. وأدلى الممثل الدائم لأفغانستان ببيان وجه فيه الانتباه إلى الشجاعة التي أبداهها أفراد قوات الأمن الأفغانية، الذين يسيطرون الآن على الأمن في جميع أرجاء الوطن.

وأثنى أعضاء المجلس على النتائج التي حققتها أفغانستان، لا سيما في مجال التحضير للانتخابات. ولا يزال انعدام الأمن وتهديد المكتسبات في مجال حقوق الإنسان، وكذلك تدهور البيئة التي يعمل فيها العاملين في المجال الإنساني، من الأمور التي تبعث على القلق.

وأشار عدد من الممثلين إلى الدور الذي تضطلع به أطر التعاون الإقليمي، ولا سيما منظمة شنغهاي للتعاون وعملية اسطنبول. وأشار آخرون إلى الالتزامات المنصوص عليها في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، ودعوا إلى التبكير بالتوقيع على الاتفاق الأمني الثنائي، الذي وضع أسس مشاركة المجتمع الدولي في دعم قوات الأمن الأفغانية فيما بعد عام ٢٠١٤. وأخيراً، أشار عدد من الدول الأعضاء إلى أن التوسع في زراعة الخشخاش يشكل تهديداً رئيسياً للصحة العامة والتنمية، وكذلك استقرار البلد والمنطقة. وأدلى ببيان

أيضا ممثل كل من كندا، وألمانيا، والهند، وجمهورية إيران الإسلامية، واليابان، وتركيا، والاتحاد الأوروبي.

مسائل مواضيعية

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، أجرى المجلس مناقشة نظر خلالها في تقارير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2013/460 و S/2013/663)، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2013/463 و S/2013/678)، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية من المحكمتين الجنائيتين (S/2013/679). واستمع المجلس إلى إحاطتين قدّمهما القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية من المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، والقاضي فاغن يونس، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطتين قدّمهما السيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية من المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وركّزت الإحاطات على الوضع بالنسبة للحالات المعلقة، وعلى التقدم الذي أحرزته المحكمتان في تنفيذ استراتيجيتهما لإنجاز المحاكمات، والانتقال إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، وضرورة التعاون بشأن مسائل من بينها إلقاء القبض على الهاربين الذين ما زالوا مطلوبين للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

واستمع المجلس إلى بيانات أدلى بها ممثلو ثلاثة دول من غير أعضائه، وهي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس القرار ٢١٣٠ (٢٠١٣) بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع عضو واحد عن التصويت. وبموجب ذلك القرار، مدد المجلس فترة عمل القضاة الدائمين والمخصصين من أعضاء الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (الذين وردت أسماءهم بالقرار) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أو لحين انتهاء البت في القضايا المعروضة على المحكمة، أيهما أقرب. وطلب المجلس أيضا إلى المحكمة أن تتخذ جميع التدابير التي من شأنها التعجيل بإنجاز أعمالها بهدف تيسير إقفال أعمالها، مع مراعاة القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، وأعرب عن قلقه إزاء احتمال امتداد المحاكمات الابتدائية والمستأنفة إلى ما بعد عام ٢٠١٤ لكي يتسنى للمحكمة أن تتم عملها.

عدم الانتشار: اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس جلسة إحاطة مفتوحة للنظر في التقرير الفصلي المقدم من رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وقدم الممثل الدائم لأستراليا، بصفته رئيس اللجنة، تقريراً عن أعمالها التي جرت في الفترة من ٦ أيلول/سبتمبر إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عملاً بالفقرة ١٨ (ح) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

ورحب الممثل الدائم لأستراليا في تقريره بالاتفاق المؤقت بين مجموعة "الخمسة زائداً واحداً" وجمهورية إيران الإسلامية الذي توصل إليه الطرفان في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وفي الوقت نفسه أوضح أن استمرار سريان الجزاءات المفروضة بموجب القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠). وقال إن اللجنة ناقشت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ مصادرة شحنة ألياف كربون كانت متجهة إلى جمهورية إيران الإسلامية، وقدم أيضاً للمجلس إحاطة عن حالة أخرى أبلغت اللجنة بها ويحقق فيها فريق الخبراء في الوقت الحالي.

وأفاد رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) أيضاً بأنه اشترك مع رئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في تقديم إحاطة مفتوحة بشأن دور كل من مجلس الأمن وفرقة العمل في مكافحة تمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد شارك أيضاً في تلك المناسبة رؤساء هيئات مجلس الأمن الفرعية التالية، وهي اللجان المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) (لجنة مكافحة الإرهاب) والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، والقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، والقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٩٨٩ (٢٠١١) (اللجنة المعنية بالجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة).

ورحب أعضاء المجلس بالاتفاق المؤقت المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، والتقدم المحرز في الحوار مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولاحظوا في الوقت نفسه أنه لا يزال هناك أعمال كثيرة يتعين إنجازها قبل بلوغ هدف التسوية الشاملة والنهائية.

الهيئات الفرعية الأخرى

في ٩ كانون الأول/ديسمبر، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها رؤساء هيئاته الفرعية الذين انتهت مدة ولايتهم، حسب ترتيب إنشاء اللجان، وهم السيد مسعود خان، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا ورئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام؛ والسيد أغشين مهديف، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيد غيرت روزنتال، رئيس اللجنة

المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية؛ والسيد محمد لوليشكي، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس مشاورات نظر خلالها في التقرير النهائي المقدم من فريق الخبراء المعني بليبيريا (S/2013/683). وعرض السيد مسعود خان، الممثل الدائم لباكستان ورئيس اللجنة، الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير ومضمون المشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إنه لم تحدث أي انتهاكات للحظر المفروض على الأسلحة خلال الفترة قيد النظر، إلا أن أوجه القصور التي تفوض قدرة الحكومة الليبيرية على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة تثير القلق، بما في ذلك افتقارها إلى إطار تشريعي ينظم حيازة الأسلحة في ليبيريا، وعدم كفاية وسم الأسلحة، وضعف قدرتها على تأمين الحدود. وعرض رئيس اللجنة الشواغل التي أعرب عنها الفريق بشأن مسألتي قطاع الموارد الطبيعية وحيازة الأراضي، اللتين تعتبران من الأسباب الكامنة وراء الصراع في ليبيريا. وفي الختام، أبلغ رئيس اللجنة المجلس بأن اللجنة ترغب في أن تشطب من القائمة أسماء الأفراد الذين أصبحوا لا يشكلون تهديداً للسلام والأمن في المنطقة.

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣) الذي مدّد بموجبه نظام الجزاءات لفترة ١٢ شهراً.

الإرهاب

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٢٩ (٢٠١٣) بشأن لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية التابعة لها. وعمقتى القرار، جدد المجلس ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومدد فترة تلك الولاية إلى أربع سنوات بدلا من ثلاث سنوات من أجل زيادة اتساق ولاياتها مع الأطر الزمنية لإعداد الميزانية والجدول الزمني لاستعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ودُعيت المديرية التنفيذية أيضا إلى أن تأخذ في الاعتبار المسائل الناشئة في أعمالها، بما في ذلك تطور العلاقة بين الإرهاب وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولا سيما شبكة الإنترنت، وإلى تكييف أساليب عملها والتعاون مع سائر هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب.

وفي ٢٩ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس بيانين إلى الصحافة، أدان فيهما الهجمات الإرهابية التي وقعت في فولغوغراد بالاتحاد الروسي.